

تحليل أهمية الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

الباحث: علي عبد الحسين ارباط أ.د. يحيى حمود حسن

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

Yahya.hassan@uobasrah.edu.iq

ali.irbat16@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى عرض وتحليل هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤، من خلال الإيرادات والنفقات، كون الموازنة تعكس مجمل النشاط الاقتصادي للدولة على الرغم من أنها لم تعكس الاهداف الحقيقية للدولة ، بل كان هنالك غياب في الاهداف العامة مثل العمل على تنوع الإيرادات العامة التي تعد أداة في ترجمة الاهداف الاقتصادية والسياسية وكذلك تحجيم النفقات والقضاء على البطالة وتقليل نسبة التضخم، كما لا يزال الاقتصاد العراقي معتمداً على إيراداته النفطية في تمويل الانفاق العام، وهذا ما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات والتغيرات الخارجية المؤثرة في اسعار النفط؛ وعليه لابد من اعتماد سياسة تنموية لغرض تحقيق اهدافها الاساسية كالتنوع الاقتصادي وتخفيض حجم البطالة وغيرها.

الكلمات المفتاحية : الموازنة ، النفط ، الإيرادات ، النفقات ، العجز ، النسبة .

Analysis importance of the Public budget in the Iraqi economy for the period 2004-2020

Ali Abdul Hussein Arbat Dr. Yahya Hammoud Hassan
Basra University / College of Administration and Economics /
Department of Economics

Abstract:

The research aims to present and analyze the structure of the public budget in the Iraqi economy for the period 2004-2020, through revenues and expenditures, since the budget reflects the total economic activity of the state, although it did not reflect the real goals of the state, but there was an absence of general goals such as working on diversifying revenues the public sector, which is a tool for translating economic and political goals, as well as limiting expenditures, eliminating unemployment and reducing the rate of inflation, just as the Iraqi economy is still dependent on its oil revenues to finance public spending, and this is what makes the economy vulnerable to shocks and external changes affecting oil prices. Accordingly, a development policy must be adopted for the purpose of achieving its basic objectives, such as economic diversification, reducing unemployment, and others.

Keywords: (budget, oil, revenues, expenditures, deficit, ratio)

المقدمة:

إن أسعار النفط تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية، إذ يعاني العراق من تقلب حاد في مستويات إيراداته النفطية ومن ثم عدم استقرار مصدر التمويل الأكبر للإنفاق العام ، إذ إن عدم القدرة على خلق التوافق المنتظم بين مصدر التمويل والنمو المستهدف جعل فوائض الإيرادات النفطية للعراق تذهب بنسبة كبيرة إلى الخارج بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي؛ ولأن الانفاق يفوق قيمة الإنتاج المحلي لذلك فإن العجز عن توفير السلع والخدمات لسد احتياجات الطلب المحلي يجعل الاستيراد المصدر الاساس لإشباع هذا الطلب، و من ثم خروج نسبة كبيرة من الموارد المالية خارج دائرة الانفاق المولد لمضاعف الدخل الحقيقي وحرمان قطاعات الإنتاج الأخرى من فرصة النهوض بما يصب في توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من دور عوائد النفط في تمويل الموازنة في الاقتصاد العراقي والذي يعد المصدر الرئيسي لدخله القومي، لذا لا بد من معرفة هيكل الموازنة العامة وأهميتها في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث :

تعد التغيرات في أسعار النفط وزيادة الانفاق والاعتماد على مصدر النفط فقط من المشكلات الأساسية التي وقفت حاجزا بوجه النمو الاقتصادي في العراقي، كما أن للسياسات المالية المتبعة آثار سلبية في تنمية القطاعات الانتاجية و من ثم الاقتصاد العراقي بشكل عام.

فرضية البحث :

يفترض البحث أن للعراق دوراً مهماً في أسواق النفط العالمي، ومن ثم تم تحقيق إيرادات كبيرة جداً وموازنات ضخمة على مر السنوات السابقة، إلا أنه دائماً ما يواجه عجز الموازنة العامة فضلاً عن القطاعات الانتاجية المتخلفة في العراق.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم مشكلة العجز في موازنات العراق وسبب عدم التخلص منها، على الرغم من ارتفاع اسعار النفط العالمية وتذبذباتها.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليل الوصفي والبياني كما واتبعت اساليب كمية لدراسة تحليل هيكل الموازنة العامة واهميته في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

حدود البحث :

تتضمن حدود البحث ما يلي :

- الحدود المكانية: تتمثل حدود البحث المكانية حدود العراق مكاناً.
- الحدود الزمانية: تتمثل حدود البحث الزمانية بمدة البحث للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

المبحث الاول: تحليل هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية، تظهر من خلال سيطرة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، إذ شكلت عوائده من إجمالي الصادرات (٩٥%)، وشكلت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بين (٤٠-٧٠%). ويمكن معرفة العلاقة بين الإيرادات النفطية والمتغيرات الاقتصادية من خلال ما يلي:

المطلب الاول: تحليل موازنة الاقتصاد العراقي:

اولاً: تطور الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٢٠ - ٢٠٠٤

تعتبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للعراق من خلال حجم الفائض او العجز او التوازن في بعض الحالات النادرة، كذلك فهي تبين كل من تقديرات حجم الإيرادات والنفقات العامة للدولة والتخصيصات المالية وكذلك الزام الجهات الوزارية وغيرها بالقوانين والخطط المعمول بها. (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، ٢٠٢١)، إذ كانت الإيرادات النفطية حوالي (٣٧,٥٥١) مليون دولار والنفقات العامة (٥٢,٤٧٠) مليون دولار في عام ٢٠٢٠، وقد بلغت إيرادات النفط حوالي (١٧,٧٥١) مليون دولار، عام ٢٠٠٤ أي تصاعد الإيرادات النفطية بشكل مطرد وكبير، والتي وصلت على أثرها تلك الإيرادات إلى (٦٦,٧١٠) مليون دولار، أما النفقات العامة فقد ازدادت من (١٣,٨٦٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (٤٩,٧٦٠) مليون دولار عام ٢٠٠٨، ومن خلال ذلك يلاحظ أن زيادة أسعار السوق النفطية أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية وكذلك الانفاق العام بشكل متتالٍ، وهذا يدل على طبيعة العلاقة الطردية بين المتغيرات الثلاثة وهي كل من (أسعار النفط، الإيراد النفطي، الانفاق العام)، مما نجم عنها زيادة كبيرة في حجم الانفاق العام الذي وصل معدل نموه عام ٢٠١٣ إلى (٣١%) وبمقدار (١٠٢,١٦٨) مليون دولار، بعد أن بلغ معدل

نموه السنوي (٢١%) في عام ٢٠٠٨ وهو العام الذي حققت خلاله الايرادات النفطية ارقاماً غير مسبقة.

الجدول (١) العجز والفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٢٠ - ٢٠٠٤ (مليون دولار)

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات العامة	النفقات العامة	عجز وفاض الموازنة العامة
2004	17,751	22,699.93	13,864.49	8,835.44
2005	23,648	27,515.63	19,535.12	7,980.50
2006	30,465	33,377.63	20,079.86	13,297.76
2007	39,433	41,078.61	40,826.36	252.25
2008	56,843	66,710.06	49,760.60	16,949.46
2009	41,852	46,708.38	55,548.22	-8,839.85
2010	51,589	58,618.13	70,677.07	-12,058.94
2011	83,006	85,477.39	67,320.28	18,157.11
2012	94,103	102,466.76	77,515.22	24,951.54
2013	89,402	97,570.33	102,168.10	-4,597.77
2014	84,303	90,390.77	71,666.52	18,724.25
2015	49,211	56,963.11	60,328.66	-3,365.55
2016	43,684	46,031.53	56,740.63	-10,709.10
2017	59,730	65,433.54	63,871.82	1,561.72
2018	84,218	90,091.98	68,368.59	21,723.39
2019	80,027	91,004.23	94,520.81	-3,516.58
2020	37,551	43,530.83	52,470.62	-8,939.79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، بغداد، للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤، والمتاحة على الرابط الآتي: <https://cbi.iq/news/view> ٤٩٢

2- OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021) available at the link: <https://www.opec.org>

إن الموازنة في عام ٢٠٠٧ حققت عجزاً إلا أنه غير ظاهر في البيانات ويعود سبب ذلك لتغطيته من المبالغ المدورة في ميزانية عام ٢٠٠٦ (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، ٢٠٠٧، ٢)، كذلك حققت موازنة عام ٢٠١٠ عجزاً وتم تغطية ذلك العجز من المبالغ المدورة لعام ٢٠٠٩ وكذلك من الاقتراض الخارجي والداخلي، (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، ٢٠١٠، ٢)، أما خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ فقد تم تحقيق فواض مالية جيدة لينعكس ذلك على الدين العام وتخفيضه من جديد الى حوالي (٦٢,٣٦٨) مليون دولار لكن ظهر عجز جديد في موازنة عام ٢٠١٣ على الرغم من وصول متوسط السعر في السوق النفطية الى حوالي (١٠٣) دولارات للبرميل وارتفاع الإيرادات العامة الى (٩٧,٥٧٠) مليون دولار وسبب ذلك هو الاستمرار في تصاعد النفقات العامة الى حوالي (١٠٢,١٦٨) مليون دولار وبالعجز (٤,٥٩٧) ملايين دولار؛ أما في عام ٢٠١٤ فقد دخل العراق بأحداث جديدة بدأت بانخفاض أسعار النفط حتى عام ٢٠١٦ فضلاً عن الأحداث الأمنية المتعلقة بداعش. أما خلال ٢٠١٩-٢٠٢٠ ((سجل الخام إحدى أعلى تقلباته التاريخية، إذ وصلت أسعار خام برنت الفورية إلى أعلى مستوى لها عند (٧٠,٢٥) دولار للبرميل، وأدنى سعر عند (٩,١٢) دولار للبرميل))، (مؤسسة البترول الكويتية، ٢٠٢١، ٢٧)، لكن سرعان ما تهوى أسعار النفط لتتأثر بفيروس كورونا و من ثم انعكست على الإيرادات والدين العام ليزداد إلى (٦٨,٣٠٨) مليون دولار عام ٢٠٢٠.

ثانياً: الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق:

تعد المساهمة القطاعية إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي وكفاءته، وعالية سيتم الوقوف على حالات الاختلال من خلال المشاركة القطاعية وسوء عمليات النوع الاقتصادي، إذ اتسم الاقتصاد العراقي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ بأن هنالك اختلالاً كبيراً في التوازن الاقتصادي الكلي وعلى شكل

اختلال هيكلي قطاعي نتيجة لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعكس احاديه القطاع في الاقتصاد العراقي. (عبدالله، ٢٠٢٠، ٣)، أن الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية ومشاركتها في الناتج المحلي الاجمالي متفاوتة بصورة كبيرة جدا، والتي تتضمن كلا من التعدين والمقالع، الزراعة والغابات والصيد، الصناعة، الكهرباء والماء والبناء والتشييد، إذ نجد انها تحتل نسبة كبيرة في الناتج المحلي وهي تتراوح بين (٦٣-٧١%) وهي نسبة مرتفعة جدا ويعود سبب ذلك الى المشاركة الكبيرة للنفط الخام بنسبة تتراوح بين (٤٩-٦٣%)، اما الباقي من مجموع الأنشطة السلعية فيعود لقطاعات مختلفة أغلبها لقطاع الزراعة التي تراوحت نسبتها بين (١,٨-٧%) وهي نسبة منخفضة جدا على الرغم من أهميتها الاقتصادية الكبيرة، بل يلاحظ من الجدول (٢) انها تتحدر بشكل عام ووصولها الى (١,٤%) حتى عام ٢٠١٨، كذلك بالنسبة لقطاع البناء والتشييد فقد أخذ جانبا متذبذبا بنسبة تراوحت بين (٢-٨%) اما القطاعات الاخرى بالنسبة لمجموع الأنشطة السلعية فهي تكاد تكون معدومة وتقترب من الصفر بشكل كبير جدا؛ فعند مقارنة الأنشطة السلعية بالأنشطة الأخرى التوزيعية التي تضم النقل والمواصلات والخزن، التجارة، البنوك والتأمين، نجد أن مجموع تلك الأنشطة قد تراوح بين (١٩-٢٦%) وعليه شكل قطاع المواصلات ما نسبته (٥-١١%)، اما تجارة الجملة والمفرد والفنادق فقد شكلت نسبة تتراوح بين (٢٢,٢٢-٨,٨٤%)، كذلك بالنسبة للأنشطة الخدمية التي تشمل خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط ملكية دور السكن فهي ايضا منخفضة مقارنة بالأنشطة السلعية فنجدها تتراوح نسبتها ما بين (٨,٦٨-١٣,١٧%) ، ومن خلال الجدول نجد الارتفاع الكبير لكل من قطاع النفط وقطاع الخدمات في تكوين الناتج، مقارنة بقطاع الزراعة وقطاع الصناعة من دون النفط منخفض، وهذا يؤشر خلا كبيرا في تركيبة الناتج على اثر عدم الاتساق ما بين القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج.

فضلا عن أن قطاع الخدمات يقدم خدماته بالكم لا بالنوع ومن ثم عدم تضمين معايير الجودة للخدمات المقدمة الى الوحدات الاقتصادية في جوانب الحياة كافة (الصحة، التعليم، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، الامان، البيئة، الإدارة العامة ... الخ). مما يجعل الناتج يتكئ بشكل كامل على النفط في تكوينه؛ كما أن هنالك تراجعاً واضحاً لقطاع الصناعة في العراق، إذ إن مكون النفط هو الفاصل في التباين الحاصل ما بين النوعين للقطاع الصناعي نفسه، وهذا يؤشر خلا بنيويا واضح في قطاع الصناعة، إذ تشير بيانات الجدول (٢) إلى أن إجمالي مساهمة الصناعة التحويلية نحو اقل من (٢%) والزراعة حوالي (٧%) على الرغم من الأهمية الفائقة لهذين القطاعين في التنمية والتنويع الاقتصادي، ويعود سبب ذلك إلى الفساد المالي والاداري المستشري، هذا فضلا عن تقادم التكنولوجيا وعدم الاستمرار في تطويرها ، كما أن اسعار السلع الأولية والوسيطة غير مدعومة واسعارها مرتفعة، كذلك يعد من الأسباب المهمة لتراجع الصناعة هي المصارف التي يصعب عليها التعرف على اساليب التنمية الاستثمارية الحديثة، إذ إنها ما زالت متعلقة بالأساليب القديمة والقروض غالباً ما تكون اسعار الفائدة فيها عالية جداً، وأن هذه النوافذ لا يمكن من خلالها التطوير في مجال الصناعة الحديثة من قابليات وكوادر وموارد بشرية الامر الذي يعمل على ايجاد الاسباب للاستثمار من قبل التجار في الداخل وخارج العراق، أن عدم جدية تطوير هذا القطاع تعد واحدة من الاسباب التي ادت إلى تراجع بشكل ملحوظ، إذ إنها تعاني من عدم وجود اي برنامج للإصلاح فلذلك لم يتوفر لها المناخ الملائم للتطور من بنى تحتية، ومساعدات مالية واتباع سياسة ضريبية مع القطاع الصناعي وتفعيل القطاع الخاص واعادة هيكلته بشكل مناسب بحيث يمكن أن يوفر المناخ للعمل داخل الظروف التي تحيط بها من قلة الكهرباء واتباع سياسة ضريبية التي تؤثر بشكل مباشر على تكليف الانتاج وارتفاعها.

الجدول (٢) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في

الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ (%)

ت	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١	٥٥	٥٠.١	٥٠	٥٢.٧	٥٤.٥	٥٤	٥١.٣	٥١.٧	٥١.٣	٤٩.٢	٥١.٣	٥١.٣	٥٥.٢	٦٠.٤	٦١.٥	٦٣.٧	٦١.٤
٢	٠.١٤	٠.٢٢	٠.٢٢	٠.٢٣	٠.٢٧	٠.٣٤	٠.٣٤	٠.٣	٠.٢٨	٠.٢٩	٠.١٩	٠.١٤	٠.١٢	٠.٠٩	٠.١	٠.١	٠.١
٣	٥.٤٢	٧.٠١	٦.٩٢	٤.٩١	٣.٨٩	٣.٩	٤.٥	٤.٥	٣.٦٨	٤.٢٥	٤.١٦	٢.٥٢	٢.٢٩	٢.١٨	١.٤	٢.٨	٤.٣
٤	١.٥٣	١.٤٩	١.٥٦	١.٦٢	١.٥٩	٢.١	٢.١	٢	١.٧٩	١.٥١	١.١٧	٠.٩٤	٠.٨٣	١.٠٣	٠.٩	١	١.٢
٥	٠.٦٧	٠.٧٧	٠.٨	٠.٨٧	٠.٨٣	٠.٩٦	٠.٩٢	٠.٩	١	١.٠٧	١.١٩	١.١٨	١.١٢	١.٢٤	١	١.١	١.٣
٦	٢.١٦	٤.٤١	٤.٤	٤.٤	٤.٦٤	٤.٢٩	٦.٣٤	٥.٨	٧.٣٥	٨.٦٨	٨.٢٧	٨.٨٤	٦.٦٧	٤.٩٥	٢.٢	٣.٣	٢.٢
٧	٦٤.٩	٦٤	٦٣.٩	٦٤.٧	٦٥.٧	٦٥.٦	٦٥.٥	٦٥.٢	٦٥.٤	٦٥	٦٦.٣	٦٨.٨	٧١.٤	٧٠.٩	٦٩.٣	٧٠.٥	٧٠.٥
٨	١١.٩	١١.٤	٨.٠٣	٦.٥٥	٦.٢٥	٥.٥٦	٥.٦٦	٥.٣	٦.٣	٧.٢١	٧.٦٤	٧.٦٨	٧.٦٤	٧.٧٧	٨.٩	٨.٢	٦.٩
٩	٨.٣٣	٨.٥٤	٨.٧٨	٩.٧	٩.٤٢	٩.٠٣	٨.٦٢	٨.٩	٧.٣٣	٧.١٨	٦.٥٧	٤.٩١	٤.٣٢	٤.٦٣	٥.٢	٥.١	٥.٣
١٠	٢٦.٤	٢٦.٦	٢٣.٧	٢٢.٥	٢١.٩	٢١.٣	٢١.٨	٢١.٩	٢٢.٥	٢٢.٩	٢٢.٧	٢٠.٩	١٩.١	١٩.٧	٢١.٢	٢٠.٧	١٩.٢
١١	٨.٦٨	٩.٤١	١٢.٥	١٢.٨	١٢.٤	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٢.٢	١٢.١	١١.١	١٠.٧	٩.٥١	٩.٣٨	٩.٢	٩.٢	٩.٩
١٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية، للسنوات (٢٠٢٠، ٢٠١٩، ٢٠١٧، ٢٠١٥، ٢٠١٣، ٢٠١١، ٢٠٠٩، ٢٠٠٧، ٢٠٠٥) والمتاحة على الرابط

الآتي: <https://cbi.iq/news/view/٤٦٣>

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٤-٢٠١٥، ٥

٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ١٤

٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٧، ٩

٥- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٨، ١٤

أما النشاط السياحي فإنه لم يعامل كقطاع مستقل ضمن حسابات الدخل القومي كما أوصت منظمة السياحة العالمية، وإنما تم تضمين مساهمته ضمن قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق، مما يُعَدُّ عائقاً للوصول إلى القيمة الحقيقية للدخل السياحي، ومدى مساهمة النشاط السياحي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كما أنَّ النشاط السياحي على الرغم من توفّر مقوماته المتعددة والمتنوعة في العراق، من خلال ما يزخر به من مواقع ومعالم سياحية حقيقية منتشرة في محافظات البلاد، لم يحظَ إلاّ بالقليل من التخصيصات المالية في الموازنات السنوية، وكذلك الصناعة التحويلية والزراعة، مما يشير إلى ضعف دور الدولة الاقتصادي في دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، فضلاً عن عدم تفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص، من أجل النهوض بواقع الاستثمارات في هذه القطاعات، التي تُعدُّ الركيزة الأساسية في التنمية والتنويع الاقتصادي، والحد من الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي. (الخياط، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠). ويتجلى هذا الاختلال الاقتصادي في النقاط الآتية (الدليمي، ٩٢، ٢٠٢٣-٩٤)

(١) سيطرة القطاع النفطي على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، إذ تُشكّل عائداته أكثر من (٩٥%) من حصيلة الدخل، فهي المصدر الأساس لتمويل برنامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي والممول الرئيس للموازنة العامة، إذ إنه لم تأمل أي من جهة باستخدام إيرادات النفط في بناء اقتصاد متين ومتنوع وإرساء بنى تحتية تُستخدم كقاعدة لمجتمع إنتاجي متطور والتي ستعكس بالتنمية على الواقع الاجتماعي للمواطنين، بل استعملت هذه الإيرادات في الصراعات الدولية وخلق الأزمات السياسية.

- ٢) اختلال التجارة الخارجية من خلال تشوه الميزان التجاري بالاعتماد على عائدات النفط وليس من مصادر سلعية منتجة اقتصاديا.
- ٣) الدور غير الواضح للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة التنمية الاستثمارية واستمرار الاعتماد على القطاع العام.
- ٤) تضرر القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، حيث فقدت تلك القطاعات الحافز الاساسي للتطور، فتحوّلت إلى قطاعات تتعاش على عائدات النفط نتيجة تضرر البنى التحتية لهذه القطاعات وتراجع أدائها وإنتاجها.
- ٥) شيوع ظاهرة الفساد واتخاذها أشكالا ومستويات مختلفة، فقد اتخذ الفساد شكلا ماليا وإداريا وحتى سياسيا.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق:

هنالك تقسيمات عديدة وواسعة للإيرادات العامة، إذ تقسم إلى (إيرادات الدولة من املاكها، الرسوم، الغرامات والأتاوة، الإيرادات من الضرائب، الإيرادات من القروض، الإيرادات من الاعانات، الاصدار النقدي الجديد) وهنالك تقسيمات أخرى بحسب دوريتها إلى عادية وغير عادية او تقسم بحسب مصدرها إلى الإيرادات العامة والإيرادات المتحصلة من المواطنين، اما في هذا البحث فقد تم تقسيم الإيرادات إلى (الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الأخرى غير النفطية وغير الضريبية) وكما يلي:

اولا: الإيرادات النفطية oil revenue :

يتأثر العراق بشكل خاص بانخفاض اسعار النفط إذ تعتمد الموارد المالية للبلاد بشكل حصري على صادرات النفط، ويؤثر تقلب أسعار النفط بشدة على اقتصاده،

ويعمل العراق بشكل فعال على زيادة إنتاجه من النفط من أجل تعويض انخفاض أسعار النفط. (p204, 2016, Hazarika) أن الإيرادات العامة بلغت ما قيمته (٤٣,٥٣١) مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وهي نسبة منخفضة مقارنة بعام ٢٠١٢ البالغة قيمة إيراداته العامة حوالي (١٠٢,٤٦٧) مليون دولار وهي أعلى قيمة إيرادات تم الحصول عليها خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، وبلغت الإيرادات النفطية منها ما قيمته (٣٧,٥٥١) مليون دولار في عام ٢٠٢٠، وهي نسبة منخفضه نتيجة الازمة العالمية التي سببها فايروس كورونا نهاية عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠ كما مبين في بيانات الجدول (١) المذكور انفاً، كان هذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط، في حين ارتفعت الإيرادات العامة على التوالي لتصل الى (٦٦,٧١٠) مليون دولار في العام ٢٠٠٨، وكذا الحال بالنسبة للإيرادات النفطية في ارتفاع مستمر لتصل إلى (٥٦,٨٤٣) مليون دولار في العام نفسه، وقد سجلت أعلى قيمة للإيرادات النفطية خلال مدة البحث لتصل إلى (٩٤,١٠٣) مليون دولار في عام ٢٠١٢، نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية بصورة مستمرة منذ عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت الإيرادات النفطية لتصل (٤٣,٦٨٤) مليون دولار في عام ٢٠١٦، وكذلك الإيرادات العامة هي الأخرى انخفضت لتصل الى (٤٦,٠٣٢) مليون دولار في العام ذاته، إذ إن هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية، إذ تزداد الإيرادات العامة بتزايد الإيرادات النفطية والعكس من ذلك تماماً، نتيجة عدم تنوع الاقتصاد العراقي واحاديته.

ثانياً: الإيرادات الضريبية : tax revenue

إن الضريبة تمثل ركناً أساسياً في الإيرادات العامة لأغلب دول العالم وهي إحدى المصادر التي يعتمد عليها في تقديم الخدمات العامة و لا يقتصر دورها في

تغطية النفقات العامة فحسب ولكنها من الوسائل المهمة في اعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة ومن خلال ذلك تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ من خلال الجدول (٣) يلاحظ أن هناك تطور في نسبة نمو الإيرادات الضريبية خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) لكنها ليست بالمستوى الجيد او النسبة الفعالة لدعم الاقتصاد العراقي، لقد شكلت نسبة الضرائب (٧,٤٧٥ %) من الإيرادات العامة أي حوالي (٣,٢٥٣,٩٢) ملايين دولار اما في عام ٢٠٠٤ فكانت النسبة (١,٠٥ %) وهي متدنية جدا، على الرغم من الزيادة في الحصيلة الضريبية الإجمالية التي حققتها الهيئة العامة للضرائب خلال تلك المدة من (٢٣٨,٨٢) مليون دولار في ٢٠٠٤ إلى (٥,٣٢٨,٩٤) ملايين دولار في عام ٢٠١٧ بنسبة (٨,١٤ %) وهي أعلى نسبة تم تحقيقها، ويعود سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط نتيجة زيادة المعروض النفطي.

الجدول (٣) نسبة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى غير النفطية إلى الإيرادات

العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ (مليون دولار)

السنة	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (%)	الإيرادات الأخرى غير النفطية	نسبة الإيرادات الأخرى غير النفطية إلى الإيرادات العامة (%)
2004	238.82	1.05%	4710.11	20.75%
2005	336.47	1.22%	3531.16	12.83%
2006	400.83	1.20%	2511.79	7.53%
2007	969.48	2.36%	676.13	1.65%
2008	819.47	1.23%	9047.59	13.56%
2009	2,821.33	6.04%	2035.05	4.36%
2010	1,292.11	2.20%	5737.02	9.79%
2011	1,524.57	1.78%	946.82	1.11%

تحليل اهمية الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٠ - ٢٠٠٤

السنة	الايادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية إلى الايادات العامة (%)	الايادات الأخرى غير النفطية	نسبة الايرادات الأخرى إلى الايرادات العامة (%)
2012	2,258.65	2.20%	6105.12	5.96%
2013	246.73	0.25%	7921.60	8.12%
2014	1,616.89	1.79%	4470.89	4.95%
2015	1,726.81	3.03%	6025.30	10.58%
2016	3,267.26	7.10%	5313.35	11.54%
2017	5,328.94	8.14%	374.60	0.57%
2018	3,709.70	4.12%	2164.27	2.40%
2019	3,396.39	3.73%	7580.84	8.33%
2020	3,253.92	7.47%	2726.20	6.26%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، والمتاحة على الرابط الآتي:

<https://cbi.iq/news/view/492>

اما في عام ٢٠٠٩ فكانت بنسبة (٦,٠٤%) ويعود سبب ذلك إلى الأزمة المالية التي حصلت في عام ٢٠٠٨ وامتدادها لعام ٢٠٠٩، ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، أي هنالك تحسن ايجابي في تلك النسبة إذ بلغت الحصيلة الضريبية الإجمالية التي حققتها الهيئة خلال عام ٢٠٢٠ بمقدار (٣,٢٥٣,٩٢) ملايين دولار نتيجة انخفاض الايراد النفطي بسبب الازمة الصحية لفايروس كورونا وانخفاض اسعار النفط، وبالنظر الى الفارق بين بداية المدة ونهاية المدة أي خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ كان هنالك تصاعد في الايرادات الضريبية وبنسبة نمو (١,٠٥-٧,٤٧%) على التوالي، وهذا يعد مؤشرا جيدا في التنويع الاقتصادي، لكن عند مقارنة الايرادات الضريبية مع الايرادات النفطية وكذلك نسب المساهمة في الموازنة والناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن قطاع التعدين أي القطاع النفطي ما زال هو المهيمن على

الايادات العامة وتمويلها، وكذلك توفير العملة الصعبة من خلال بيع النفط الخام، أي ما زال الاقتصاد العراقي احادي الجانب ضعيفا وهشا غير متماسك، وسرعان ما يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية، إذ إن التنوع الاقتصادي مهم جدا ومحور رئيس لاستراتيجيات التنمية في العراق، ومع أن التنوع يستهدف مصادر الدخل وفرص العمل وتمويل الأنفاق العام، بيد أن بناء قاعدة انتاج سلعي واسعة تتجه للتصدير هو التحدي الاكبر، ويتم ذلك من خلال بناء قاعدة اقتصادية متينة ومعالجة جميع العوائق والتحديات ودعم الاستثمار الاجنبي وتشجيع الانتاج السلعي والتصدير يلاحظ خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) كان هنالك تصاعد في الايرادات الضريبية وبنسبة نمو (١,٥-٧,٤٧ %) على التوالي اما اعلى نسبة فتم تحقيقها في المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) هي في عام ٢٠١٧ وبنسبة (٨,١٤%) وبمقدار (٥,٣٢٨,٩٤) ملايين دولار، وهذا يعد مؤشرا جيدا في التنوع الاقتصادي، لكن عند مقارنة الايرادات الضريبية مع الايرادات النفطية وكذلك نسب المساهمة في الموازنة والنتائج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن قطاع التعدين أي القطاع النفطي ما زال هو المهيمن على الايرادات العامة وتمويلها، وكذلك توفير العملة الصعبة من خلال بيع النفط الخام، أي ما زال الاقتصاد العراقي ضعيفا وهشا غير متماسك، وسرعان ما يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية، أن التنوع الاقتصادي مهم ومحور رئيس لاستراتيجيات التنمية في العراق.

ثالثا: الايرادات غير النفطية Non-oil revenues :

إن الاقتصاد العراقي مازال يلزم الريعية وبهذا يكون اقتصاده غير فاعل للدولة الذي يمهد الطريق لإجراء الإصلاحات الضرورية لتلبية متطلبات التحول الاقتصادي، وهذا الدور تتم ترجمته عبر سياسات عدة، لعل في مقدمتها السياسة المالية، التي

هي بحاجة إلى إصلاح جذري، و الذي يتطلب بآثره إعادة النظر في مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة، والتميز بين أوجه الإيرادات المختلفة، أن إصلاح هذا الجانب يتطلب التحول التدريجي المخطط، وهذا يستدعي إعادة النظر ليس في جانب الإيرادات فحسب وإنما في جانب النفقات أيضا والتي شهدت بآثرها تنامياً حاداً في العراق، تتضمن هذه الفقرة جميع مصادر الإيرادات العامة التي لم يتم ذكرها، إذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية المتمثلة بـ (الإيرادات التحويلية، والرأسمالية، والرسوم وأرباح القطاع العام، والإيرادات الأخرى) إلى الإيرادات العامة في العراق عام ٢٠٢٠ ما نسبته (٦,٢٦%) والإيرادات التحويلية (٠,٨٠%) من الإيرادات العامة فضلا عن إيرادات الرسوم المعدومة، أما في ٢٠٠٤ فقد كانت النسبة (٢٠,٧٥%) بالنسبة لمجموع الإيرادات الأخرى، المقدرة بحوالي (٤,٧١٠) ملايين دولار عام ٢٠٠٤، وهي أعلى نسبة مساهمة بالنسبة لهذا النوع من الإيرادات خلال مدة الدراسة، ويعود السبب في هذه النسبة المرتفعة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في تلك المدة منذ عام ٢٠٠٣، جعلت العراق يعتمد بشكل كبير جداً على الإيرادات النفطية، وكما موضح في الجدول (٣)؛ ثم بعد ذلك انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٥ إلى (١٢,٨٣%) أما أدنى نسبة وصلت إليها الإيرادات الأخرى فهي في عام ٢٠١٧ بنسبة (٠,٥٧%)، أما خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)، فأنه من الملاحظ هناك انخفاض تدريجي وحاد، إذ وصلت النسبة عام ٢٠٠٧ إلى (١,٦٥%) وبمقدار (٦٧٦) مليون دولار، أما الرسوم تكاد لا تشكل شيء نظراً لانخفاض نسبتها في الإيرادات العامة فضلاً عن الإيرادات التحويلية، وكما مبين في الجدول (٤)، إذ إن أعلى نسبة تم تحقيقها من الإيرادات التحويلية هي (٦,١٠%) عام ٢٠٠٩ أما الرسوم فهي (١,٢٣%) عام ٢٠١٦ وعلى الرغم من تذبذبها خلال المدة (٢٠٠٤ -

(٢٠٢٠)، إلا أنها منخفضة جداً، أن الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنوع الاقتصادي أيضاً ودليل على مقدار مشاركة هذه الإيرادات في الموازنة العامة، فزيادة هذه الأهمية النسبية تعكس زيادة درجة التنوع الاقتصادي وفي الوقت ذاته تعني زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (٤) الإيرادات التحويلية والرسوم ونسبها في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ -

٢٠٢٠ (مليون دولار)

السنة	الإيرادات التحويلية	نسبة الإيرادات التحويلية من الإيرادات العامة (%)	الرسوم	نسبة الرسوم التحويلية من الإيرادات العامة (%)
2004	15.42	0.07%	0.78	0.00%
2005	158.17	0.57%	104.58	0.38%
2006	956.39	2.87%	93.93	0.28%
2007	1434.81	3.49%	359.07	0.87%
2008	1938.32	2.91%	511.29	0.77%
2009	2850.59	6.10%	410.75	0.88%
2010	3101.77	5.29%	354.81	0.61%
2011	3316.44	3.88%	373.38	0.44%
2012	1848.10	1.80%	444.18	0.43%
2013	1914.07	1.96%	511.70	0.52%
2014	1509.30	1.67%	554.29	0.61%
2015	1848.13	3.24%	521.00	0.91%
2016	2555.42	5.55%	566.11	1.23%
2017	1863.56	2.85%	666.91	1.02%
2018	1103.46	1.22%	866.27	0.96%
2019	866.74	0.95%	784.34	0.86%
2020	347.92	0.80%	552.82	1.27%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: ١- بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، والمتاحة على الرابط الآتي:

<https://cbi.iq/news/view/492>

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية، للمدة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، (٢٠١١-٢٠١٣) .
٢. البنك المركزي العراقي، القوائم المالية (نسخة مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)، ٢٠١٠، ٧
٣. الخياط، عدنان حسين يونس، واقع الضريبة الجمركية في العراق وامكانية تطويره في ضوء قانون التعريفات الجمركية، رقم ٢٢، ٢٠١٠، ٥٦

فمن خلال الجدول نستنتج، أن اتجاه السياسة المالية في العراق، ما زال مرتفعاً بنمو إيرادات النفط التي ازدادت بمعدل نمو سنوي متزايد، و يفوق معدل نمو الإيرادات غير النفطية. لم تؤد السياسة المالية ما عليها في العراق بفعل ما تعانيه من مشكلات جمة، فلا بد من تطبيق هذه المحاور حتى يتم اصلاح تلك المشكلات وهي :

- (١) ضرورة تنويع مصادر الدخل او التمويل والتوجه نحو الأنفاق العام والسليم .
- (٢) ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة التوزيعية والكفاءة الاقتصادية

المطلب الثالث: حجم وهيكل النفقات العامة في العراق:

يعد الانفاق العام أحد الوسائل المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فمن خلال تحليل سياسات الانفاق العام في العراق، يمكن معرفة حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للحكومة، من خلال التعرف على المكونات الرئيسة للأنفاق العام، ومن ثم التمكن من معرفة الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول إن الانفاق العام يتكون من قسمين رئيسين هما: (أنفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي، ويمكن توضيح النفقات الجارية والاستثمارية كالآتي:

اولا: الانفاق الجاري (الاستهلاكي): current expenses

بعد عام ٢٠٠٣ كان هنالك العديد من النتائج من اهمها زيادة عدد العاملين في الدولة بزيادة الايرادات العامة، ولا تقل بانخفاض الايرادات، نتج ذلك عن عملية وسياسة التوظيف غير المدروسة التي لا ترتبط بحاجتها الفعلية للاقتصاد العراقي، إذ كان هدفها سياسيا قبل أن يكون اقتصاديا، ((اذ تجاوز عدد الموظفين (٥) ملايين موظف واكثر من (٤,٦) ملايين متقاعد، مما زاد مشكلة الترهل الاقتصادي وانتقال الموازنات العراقية بالنفقات الجارية)). (الجابر، ٢٠١٨، ٥٨)، إذ تميزت السياسة الانفاقية بزيادة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، فقد ارتفعت تلك النفقات بشكل كبير جدا، ويلاحظ من الجدول (٥) أن نسبتها في عام ٢٠٢٠ حوالي (٩٥,٧٨%) أي بمقدار (٥٠,٢٥٧,٥٩) مليون دولار وهي نسبة كبيرة جدا، اما في عام ٢٠٠٤ فكانت تلك النسبة حوالي (٩٤,٤٥%) إذ بلغت قيمة النفقات العامة في ذات العام (١٣,٨٦٤,٤٩) مليون دولار، هذا يعني توجيه الجزء الاكبر من النفقات إلى القطاعات الاستهلاكية من دون الاستثمارية كالنفقات على الرواتب والاجور والمستحقات وغيرها، ولكن بعد عام ٢٠٠٤ يلاحظ انخفاضها إلى حوالي (٧٥%) كمعدل لأغلب السنوات، وعلى الرغم من ذلك الانخفاض فهي متذبذبة، وسبب هذا التذبذب هو كون العراق بلداً ريعياً يعتمد اقتصاده بشكل كلي على الايرادات النفطية، اما في عام ٢٠٠٥ فكانت النسبة (٧٣,٤٤%) وبمقدار (١٤,٣٤٧,٢٨) مليون دولار من النفقات الاجمالية العامة وهي (١٩,٥٣٥,١٢) مليون دولار، إذ أصبحت تشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقيلاً؛ إذ تعود أسباب زيادة الانفاق الاستهلاكي، إلى الزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام، ومخصصات إعادة اعمار العراق، وأن الاجور والرواتب، بقيت ومازالت مهيمنة على الانفاق العام بشكل كبير جدا، وقد شكلت قيداً في توسيع الانفاق الاستثماري؛ كما اخذت قيم الانفاق العام بالتزايد بشكل كبير، واستمر الانفاق الاستهلاكي بالتزايد المتذبذب حتى وصل الى نسبة (٨٠,٠٦%) من الانفاق العام في عام ٢٠٠٩، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى

تزايد الايرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للأنفاق العام، وتعد هذه نسبة كبيرة جدا خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٢)، نستنتج أن الانفاق الاستثماري متدني جدا، وسبب ذلك الحرب التي قامت في عام ٢٠٠٣، فضلا عن توجهات الحكومة لإعادة اعمار العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ ذهبت أغلب هذه النفقات كتعويضات للمتضررين فضلاً عن المبالغ التي صرفت على الانتخابات وتمويل بعض مشروعات الصحة والكهرباء وغيرها. أما في عام ٢٠٠٦، فقد كانت قيمة الانفاق الاستهلاكي بنسبة (٧٢,٤٧%)، ويعود سبب ذلك إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني، اما خلال ٢٠١٠ - ٢٠١٣ فقد انخفضت قيم الانفاق الاستهلاكي إلى (٦٦,١٠%) أي حوالي (٦٧,٥٣٦,٢٠) مليون دولار من الانفاق العام البالغ (١٠٢,١٦٨,١٠) مليون دولار عام ٢٠١٣، ويعود سبب ذلك إلى حدوث الازمة العالمية والتي تمثلت بصدمة زيادة العرض النفطي، مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للأنفاق الحكومي، اما خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ يلاحظ هنالك ارتفاع في النفقات الجارية من (٧٠,١٦-٨٢,٩١%)، ولو لاحظنا بيانات الجدول نجد أن النسب متزايدة ولكن هنالك انخفاض في الانفاق الاستهلاكي فعلى سبيل المثال، نلاحظ استمرت قيم الانفاق الجاري والعام معا خلال ٢٠١٤ - ٢٠١٦ إذ بلغت قيم الانفاق الاستهلاكي (٤٤,٤١٩,٢٦) مليون دولار في عام ٢٠١٥، وبنسبة (٧٣,٦٣%) من النفقات العامة البالغة (٦٠,٣٢٨,٦٦) مليون دولار، اما في عام ٢٠١٦ بلغت النفقات الجارية (٤٣,٢٩٣,٩٣) مليون دولار.

الجدول (٥) نسبة النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة في العراق

للمدة ٢٠٢٠ - ٢٠٠٤ (مليون دولار)

السنة	اجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة (%)	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (%)
2004	13864.49	13094.77	94.45%	769.72	5.55%
2005	19535.12	14347.28	73.44%	5187.84	26.56%
2006	20079.86	14551.73	72.47%	5528.14	27.53%
2007	40826.36	30830.31	75.52%	9996.05	24.48%
2008	49760.60	36734.00	73.82%	13026.60	26.18%
2009	55548.22	44472.93	80.06%	11075.30	19.94%
2010	70677.07	54258.85	76.77%	16418.21	23.23%
2011	67320.28	52077.96	77.36%	15242.33	22.64%
2012	77515.22	59712.67	77.03%	17802.56	22.97%
2013	102168.10	67536.02	66.10%	34632.08	33.90%
2014	71666.52	50283.04	70.16%	21383.48	29.84%
2015	60328.66	44419.26	73.63%	15909.39	26.37%
2016	56740.63	43293.93	76.30%	13446.70	23.70%
2017	63871.82	49941.28	78.19%	13930.54	21.81%
2018	68368.59	56685.18	82.91%	11683.41	17.09%
2019	94520.81	73858.71	78.14%	20662.10	21.86%
2020	52470.62	50257.59	95.78%	2213.03	4.22%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : ١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤ والمتاحة على الرابط الآتي: <https://cbi.iq/news/view/٩٢>

1- OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005 available at the link: 2009، 2014، 2015، 2020، (2021، <https://www.opec.org>

فضلا عن تدهور الاوضاع الأمنية لعام ٢٠١٤ والتي تمثلت بوقوع عدد من محافظات العراق تحت سيطرة الجماعات الارهابية (داعش)، وما تبع هذه الاحداث من زيادة الانفاق على التجهيزات العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحروب الأخرى، وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت قيمة الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستهلاكي، لتستمر حتى عام ٢٠١٨ وبنسبة (٨٢,٩١%)، وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة عام ٢٠١٩ إلا إنه هنالك ارتفاع في كل من النفقات العامة البالغة (٩٤,٥٢٠,٨١) مليون دولار والاستهلاكية البالغة (٧٣,٨٥٨,٧١) مليون دولار بعد أن كانت حوالي (٥٦,٦٨٥,١٨) مليون دولار في ٢٠١٨. ((يمكن القول الانفاق الجاري كان سببا رئيسا وراء زياده الانفاق الحكومي في العراق، ومهما تكن الاسباب التي ادت الى تلك الزيادة فإن النتيجة الحتمية هو ظهور فجوة بين ما تنفقه الحكومة فعلا وما تحصله من ايراد، أي ظهور العجز في الموازنة العامة واستمرارها)). (زيارة، ٢٠١٢، ١١، ١٣-١٥-١٩)

ثانيا: ابواب الانفاق الجاري في الموازنة العامة

هنالك اختلال واضح في هيكل اقتصاد العراق فمن خلال الجدول (٦)، يتبين (تعويضات الموظفين) قد احتلت المرتبة الاولى من الانفاق العام من بين جميع مكونات ابواب الصرف، اذ تتراوح تلك النفقات بين (١,٩٦٣) مليون دولار كحد ادنى في عام ٢٠٠٤ و(٣٤,١٢٣,٥) مليون دولار كحد اعلى في عام ٢٠١٣ ويعود سبب احتلال نفقات الموظفين في المرتبة الاولى إلى ازدياد أعداد الموظفين في الدوائر الحكومية والأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية، واصبح يشكل عبئا كبيرا طويل الامد على الموازنة العامة، إذ يمكن القول: إن الموازنة العامة في العراق اصبحت

تلعب دورا في الجهاز الذي من خلاله يتم توزيع الايرادات النفطية على الموظفين والمواطنين من دون الأخذ بنظر الاعتبار مقدار العائد او الخدمة المقدمة من قبل مستلمي تلك الاجور والرواتب، مما جعل الاقتصاد الوطني غير منتج ومشوه بصورة كبيرة، ايضا نلاحظ بأن فقرة (المنافع الاجتماعية) تأتي في المرتبة الثانية من حيث الارتفاع في نفقاتها وتأثيراتها في الموازنة، اذ تتراوح نفقاتها بين (٨٢٢,٨) مليون دولار كحد ادنى في عام ٢٠٠٤ و(١٦,٦٦٣,٦) مليون دولار كحد اعلى في عام ٢٠١٦ ويبدو سبب ارتفاع نفقات ذلك التصنيف واضحا، إلا وهو شمول طبقة كبيرة من المواطنين ضمن استحقاق الرعاية الاجتماعية فضلا عن المتقاعدين؛ اما في المرتبة الثالثة تأتي فقرة (المنح والاعانات وخدمات الدين) إذ تم احتلال ادنى نسبة وبمقدار (٢,٨٠٥,٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٨ وأعلى نسبة بمقدار (١٣,٨٤٤,٨) مليون دولار في عام ٢٠١٩ تعود أغلبها نتيجة لارتفاع خدمات الدين وتسديد فوائدها، فضلا عن المنح لبعض فئات المجتمع المتضررة والعديد من الاحداث التي اعقبت عام ٢٠٠٣، وفي المرتبة الرابعة احتلت (المستلزمات السلعية والخدمية) من النفقات في الموازنة وحقت ادنى حد للأنفاق بمقدار (١,٠٥٠,٧) مليون دولار عام ٢٠١٦ وأعلى مقدار من النفقات بمقدار (١١,٠٥٨,٨) مليون دولار في عام ٢٠١٢ ويكون متوسط النفقات السلعية والخدمية خلال مدة البحث بمقدار (٤,٩٧٦) ملايين دولار، وتأتي (النفقات الرأسمالية) في المرتبة الخامسة في ابواب المصروفات وحقت ادنى نسبة صرف بمقدار (٨٠,٧) مليون دولار عام ٢٠١٧ وأعلى قيمة بمقدار (٢٢,٦٥٢) مليون دولار عام ٢٠١٣، والجدول (٦) يبين ذلك، وهي تعد ذات اهمية كبيرة مثل الممتلكات والمباني والمصانع والمعدات أو التكنولوجيا وغيرها.

تستعمل النفقات الرأسمالية للقيام بالمشروعات والاستثمارات الجديدة للقطاع العام، وقد يشمل هذا النوع من النفقات إصلاح أسقف المباني او غيرها من الاصلاحات أو شراء قطعة من المعدات أو بناء مصانع جديدة، وعلى الرغم من ذلك لم نلاحظ أي تطور في ذلك الجانب؛ ثم بعد ذلك تأتي (المصروفات الأخرى والبرامج الخاصة)، متمثلة ((بتعويضات هيئة دعاوي الملكية، وتعويضات الضحايا، ومنح وتحويلات الشهداء، ومنح وتحويلات السجناء السياسيين، ومنح وتحويلات مكتب رئيس الوزراء، وتعويضات مختلفة لوزارة المالية)). (وزارة المالية، ٢٠١٨) وبلغ معدل الصرف فيها خلال مدة البحث حوالي (٢,٧٠٦) مليون دولار وتم تحقيق ادنى قيمة صرف بمقدار (٤٨) مليون دولار في عام ٢٠١٥؛ اما اعلى قيمة بمقدار (٨,٣٣٢,٤) ملايين دولار في عام ٢٠١٢، لتأتي في المرتبة السابعة كل من صيانة الموجودات والالتزامات والمساعدات بمعدل (٢٠٥) مليون دولار لكل منهما وهي ادنى قيمة تم انفاقها خلال مدة البحث ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠؛ ويتبين بأن كل من (تعويضات الموظفين، الرعاية الاجتماعية، والرواتب التقاعدية، والنفقات التحويلية، والمنح والاعانات، والمنافع الاجتماعية وخدمات الدين)؛ تشكل النسبة الأكبر من اجمالي النفقات الجارية التي تتراوح بين (٦٦-٩٥%) من اجمالي النفقات العامة، وعلى الرغم من ارتفاع تلك النفقات إلا أنه يؤشر بوضوح إلى اختلال هيكل في الموازنة الجارية، مما ينعكس على المستوى المعيشي للمواطن العراقي بشكل سيء وارتفاع نسبه الفقر وهذا يشير بوضوح إلى أن هناك هدرا كبيرا في انفاق اموال الدولة العامة؛ لأنها لم تستطع تحقيق التوازن الاجتماعي كأحد الاهداف التي تسعى اليها السياسة المالية من خلال الموازنة العامة.

الجدول (٦) ابواب صرف النفقات الجارية في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ (مليون دولار)

التصنيف ف السنة	ابواب الصرف							
	تعويضات الموظفين	الرعاية الاجتماعية/ منافع اجتماعية	المنح والاعانات وخدمة الدين	مستلزمات سلعية وخدمية	صيانة الموجودات	البرامج الخاصة والمصروفات الآخري	الالتزامات والمساهمات / المساعدات	نفقات رأسمالية
المجموع								
2004	1,963.0	822.8	12,974.4	1,740.1	146.8	3,519.9	1,217.0	780.4
2005	3,060.6	1,716.4	10,552.8	1,518.9	268.2	5,129.1	890.2	1,307.6
2006	5,495.3	1,769.0	10,704.4	1,151.8	357.7	1,454.1	1,523.0	248.2
2007	9,879.8	4,386.0	3,116.7	3,265	0	3,018	0	2,321
2008	9,230.2	3,851.5	2,805.4	2,318	0	2,640	0	5,250
2009	16,153.5	2,947.9	3,856.5	3,322	0	2,240	0	4,928
2010	22,509.8	4,328.4	5,581.1	6,726	0	4,222	0	10,201
2011	26,144.1	5,038.0	7,188.6	8,987.9	0	6,258.0	0	8,492
2012	30,747.9	6,360.8	5,639.4	11,058.4	0	8,332.4	0	12,134
2013	34,123.5	5,778.7	10,632.9	9,538.6	0	7,855.6	0	22,652
2014	24,391.1	12,320.0	8,046.1	3,129.7	457.4	0.0	119.7	400.2
2015	27,981.5	9,810.5	4,034.7	1,421.0	365.2	48.0	119.0	141.0
2016	26,931.8	8,756.9	5,511.0	1,050.7	277.2	42.6	66.8	81.0
2017	27,808.2	12,541.3	5,802.2	2,472.7	637.7	303.3	200.4	80.7
2018	30,294.6	12,821.7	9,494.5	2,934.7	343.4	256.3	59.2	101.1
2019	34,376.9	16,663.3	13,844.8	6,236.7	474.4	478.7	47.8	449.7
2020	27,611.9	11,329.6	7,789.3	2,831.0	156.2	204.6	7.6	111.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: ١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، والمتاحة على الرابط الآتي:
<https://cbi.iq/news/view> ٤٩٢

٢- وزارة المالية، أرشيف الموازنة العامة، موازنة (٢٠١٨، ٢٠١٣)، جدول رسم النفقات التشغيلية، والمتاحة على الرابط الآتي: <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/balancearchive.aspx>

ثالثاً: الانفاق الاستثماري : investment spending

إن الانفاق الاستثماري يعد غاية في الأهمية، إذ يلاحظ من الجدول (٥) لغاية ٢٠٢٠ انه لم يكن هناك اهتمام بالجانب الاستثماري ومثلت ما قيمته (٢,٢١٣) مليون دولار أي بنسبة قليلة جداً تمثل (٤,٢٢%) من اجمالي الانفاق، فكانت التخصيصات الاستثمارية لا تشكل نسبة مهمة مقارنة بالنفقات التشغيلية التي وصلت الى (٩٥,٧٨%) في العام ذاته، مما يعني بأن الحكومة كان جل اهتمامها ينصب على الجانب التشغيلي فقط من دون الاستثماري، الذي يعد حلقة مهمه لأي اقتصاد، اما في عام ٢٠٠٤ كانت النسبة (٥,٥%) ثم ارتفعت الى حوالي (٢٧%) حتى عام ٢٠٠٦ وبحوالي (٥,٥٢٨,١٤) ملايين دولار، ثم رافقها انخفاض وتذبذب حتى عام ٢٠١١ وصلت تلك النسبة الى (٢٢,٦٤%) من اجمالي النفقات العامة، ولغاية عام ٢٠١٢ لم يكن هنالك أي اهتمام بجانب النفقات الاستثمارية؛ وعلى الرغم من ارتفاع النسبة إلى حوالي (٣٣,٩٠%) عام ٢٠١٣ وارتفاع المبلغ الى (٣٤,٦٣٢,٠٨) مليون دولار من اصل (١٠٢,١٦٨,١٠) مليون دولار وهي اجمالي النفقات العامة، لكن لم يكن هنالك اثر حقيقي وملحوس على ارض الواقع لتلك الاستثمارات، إذ إن النفقات الاستثمارية أخذت بالارتفاع من (٧٦٩,٧٢) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى (٣٤,٦٣٢,٠٨) مليون دولار في عام ٢٠١٣ تزامناً مع ارتفاع الايرادات النفطية كنتيجة لتحسن اسعار النفط في الأسواق الدولية. ثم انخفضت بعد ذلك الى (١١,٦٨٣,٤١) مليون دولار وبنسبة (١٧,٠٩%) لغاية عام ٢٠١٨ وبشكل تدريجي، نتيجة لانخفاض اسعار النفط وايراداته من جانب، والارهاب الذي تسبب بسقوط ثلث

مساحة العراق عام ٢٠١٤، مما دفع الحكومة إلى تخفيض الاموال الموجهة نحو الاستثمار وتوجيهها نحو الاولويات المستجدة لتحقيق الأمن والاستقرار. ثم بعد ذلك ارتفعت نسبة الانفاق الاستثماري الى (٢١,٨٦%) في عام ٢٠١٩ بسبب التحسن الضئيل في اسعار النفط، وإعلان النصر على تنظيم (داعش الارهابي)، مما يعني تخفيف الانفاق على الجانب الأمني والعسكري، وتوجيهه نحو الجانب الاستثماري، فارتفع بشكل قليل، وقد انخفضت النفقات الاستثمارية مقابل زيادة النفقات الاستهلاكية من النفقات العامة في عام ٢٠٢٠، اي أن سبب انخفاض النفقات الاستثمارية يعود إلى ضعف التخطيط والتنفيذ في المشروعات الاستراتيجية، وأن العراق لم يعمل على زيادة النفقات الاستثمارية بل خفض نسبتها من (٣٣,٩٠%) في عام ٢٠١٣ إلى (٤,٢٢%) عام ٢٠٢٠، كما أن العراق لم يسهم في بناء قاعدة انتاجية متنوعة فاعلة لغرض تنويع الإيرادات العامة، ومن ثم يصبح بالإمكان تحقيق المشروعات الاستراتيجية التي يتطلبها الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

(١) يعد القطاع النفطي في العراق القائد لبقية القطاعات والمسؤول عن تمويل الموازنة العامة من خلال الإيرادات النفطية التي تشكل ما نسبته حوالي ٩٧% من إجمالي الإيرادات، أما بقية القطاعات الانتاجية تكاد أن تكون معدومة وهي تشكل نسبة أقل من ٣%، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات وبحسب ظروف اسواق النفط العالمية.

(٢) إن تنامي الاقتصاد الريعي وتأصله، يؤدي إلى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الصناعة، والزراعة، كذلك التراجع على المستويات الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كافة، كما أن تنامي الاقتصاد الريعي يولد الثقافة الريعية، كما يولد قوى وشرائع اجتماعية، تحتضنه وترعاه وتحميه، وهذه القوى تكون بعيدة عن العمل والإنتاج والابداع.

(٣) نستنتج من خلال تحليل البيانات هنالك علاقة موجبة بين كل من اسعار النفط والإيرادات النفطية مع الإيرادات العامة ومن ثم العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم ظهور العجز في موازنات العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، وذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط وانعكاسها على الإيرادات العامة نتيجة العلاقة المباشرة بين الإيراد واسعار النفط والصدمات الخارجية المؤثرة في اسعار النفط

(٤) يزيد الربح النفطي من انعدام الكفاءة ويزيد في مركز السلطة ويشجع على زيادة الانفاق العام بأنماط تؤدي إلى انخفاض الكفاءة، ويصبح ممارسة لا يمكن ايقافها، وكمثال واقعي لهذه الفقرة هو أن السياسة المالية التي انتهجتها الدول الريعية المعتمدة على النفط بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي، عن طريق زيادة الانفاق العام بهدف زيادة الإنتاج الوطني، لم يكن لها اي أثر يخدم هذا الهدف على الرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة.

ثانياً: التوصيات:

(١) ضرورة ايجاد البدائل والعمل على توسيع وتنويع مصادر الحصول على الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط، وذلك من اجل التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والناجمة عن تقلبات اسعار النفط والعمل على تطوير القطاعات الاخرى، كما لا بد من الاهتمام بالإيرادات الأخرى،

ولاسيما الايرادات الضريبية بوصفها أداة تمويلية لا غنى عنها، ويتم ذلك عن طريق اصلاح النظام الضريبي لكي يكون اكثر كفاءه وفاعليه في تمويل عجز الموازنة العامة، وكذلك وضع قوانين وتشريعات المكلفين ومعاقبه المتهربين من دفع الضريبة والعمل على تعزيز الوعي الضريبي للأفراد والعمل على تطوير الاسواق المالية وابرار الدور الايجابي لسعر الفائدة في جذب الوداع الداخلية والخارجية للاستفادة منها في تمويل الانفاق العام والتي تعمل على تخفيض نسبه العجز ومن ثم النقييل من حجم الديون العامة.

(٢) العمل على استغلال الايرادات النفطية في مشروعات انتاجية وتوسيع الاستثمارات في العراق واستغلال فترات ارتفاع الاسعار في اسواق النفط من اجل التنمية، كما لابد من الاهتمام بالقطاعات الزراعي والصناعي كقطاعات رئيسة تحقق انتاجية عالية وتعمل على امتصاص جزء من العمالة وتقييل البطالة وكذلك تغطية السوق المحلية بالسلع والخدمات الاساسية.

(٣) العمل على إعادة هيكلة التجارة الخارجية من خلال زيادة نسبة الصادرات على الاستيرادات ،اي تشجيع الصادرات من خلال تكوين قطاع تصديري والبحث عن المنتجات التي تحقق ميزة نسبية (تشجيع الصناعات التحويلية) واتباع استراتيجية الانتاج من اجل التصدير.

(٤) تشجيع ودعم القطاع الخاص وبمختلف الأساليب والاليات أي: (الشراكة بمختلف اشكالها والخصخصة بأنواعها)، وذلك لما لها من تأثير فاعل وقوي في توفير إيرادات للدولة عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها، إلى جانب كونه قطاعاً موفراً لفرص العمل وداعماً للتشغيل والعمل على معالجة العوائق والاشكالات التي تقف بوجه تحقيق التنوع الاقتصادي وإصلاح النظام المالي وتوفير مناخ ملائم للاستثمار وممارسة الاعمال، والتوجه نحو تنمية قطاعات السياحة خاصة السياحة الدينية، وصناعة البتروكيماويات والصناعات الأخرى التي تتوافر فيها ميزة نسبية، والنهوض بها كقطاعات رائدة لتوفير مداخل متنوعة من غير مدخولات النفط.

قائمة المصادر:

أولاً : المصادر العربية:

- (١) ارشد ، بيان ، (٢٠٢١) ، النفقات العامة ، <https://rouwwad.com>
- (٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية، للسنوات (٢٠٢٠، ٢٠١٩، ٢٠١٧، ٢٠١٥، ٢٠١٣، ٢٠١١، ٢٠٠٩، ٢٠٠٧، ٢٠٠٥)
- والمتاحة على الرابط الآتي: <https://cbi.iq/news/view/463>
- (٣) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، بغداد، للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، والمتاحة على الرابط الآتي: <https://cbi.iq/news/view/492>
- (٤) الجابر، جابر جاسم محمد، (٢٠١٨)، اثر الإيرادات النفطية في تحديد العلاقة السببية للعجز المزدوج في الاقتصاد العراقي للسنوات ١٩٩٠ - ٢٠١٥، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ٢٠١٨، ص ٥٨
- (٥) الجريان خالد مكصد نايف ، (٢٠١٣)، تقويم وتطوير الأداء الرقابي للجنة النزاهة والمالية في ضوء استراتيجية السلطة التشريعية العراقية، رسالة أعدت استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الجنان ، قسم المحاسبة، طرابلس - لبنان
- (٦) الخياط، عدنان حسين يونس، (٢٠١٠)، واقع الضريبة الجمركية في العراق وامكانية تطويره في ضوء قانون التعريف الجمركية، رقم ٢٢
- (٧) الدليمي، احمد خلف حسين، (٢٠٢٣)، اختلال الهيكل الاقتصادي في العراق
- (٨) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، (٢٠٠٧)، الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٦
- (٩) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، (٢٠١٠)، الوقائع العراقية
- (١٠) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، (٢٠٢١)، الوقائع العراقية، العدد ٤٦٢٥، السنة
- (١١) مؤسسة البترول الكويتية، النشرة اليومية، دائرة العلاقات
- (١٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للنواتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٤-٢٠١٥، ٥
- (١٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للنواتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ١٤

١٤) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٧، ٩

١٥) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ٢٠١٨، ١٤

١٦) وزارة المالية، أرشيف الموازنة العامة، موازنة (٢٠١٨، ٢٠١٣)، جدول رسم النفقات التشغيلية، والمتاحة على الرابط التالي:

<http://www.mof.gov.iq/pages/ar/balancearchive.aspx>

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1) Factors affecting oil revenues ،(2011) ،Oil Revenue and Economic Development: The case of Rajasthan ،India ،Oxford Institute for Energy Studym
- 2) Louis H. Ederington ،(2011) ،University of Oklahoma Chitru S. Fernano ، University of Oklahoma Thomas K. Lee ،U.S. Energy Information Administration Scott C. Linn ،University of Oklahoma Anthony D. May ، Wichita State University ،Factors Influencing Oil Prices: A Survey of the Current State of Knowledge in the Context of the 2007–08 Oil Price Volatility
- 3) Indrani Hazarika،(2016) ،Analytical study on the impact of oil prices in recent times Collapse in economies highly dependent on oil and oil exporting countries ،For International Journal of Trade ،Economics and Finance ،Volume 7 ،Issue 5
- 4) WolfgangMostert ،
2006،p4<http://mostert.dk/pdf/Factors%20influencing%20price%20of%20oil.pdf>
- 5) <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/AbtBudget.aspx>
- 6) OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005 ،2009 ،2014 ، 2015 ،2020 ،2021) ،available at the link: <https://www.opec.org>